Permanent Mission of the State of Qatar
to the International Organizations
VIENNA

البعثة الدائمة لدولة قطر
لدى المنظمات الدولية
فيينا

كلمة دولة قطر

الدورة السابعة عشرة

للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية (اليونيدو)

يلقيها سعادة السفير الشيخ علي بن جاسم آل ثاني
ممثل دولة قطر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

27 نوفمبر ولغاية 1 ديسمبر 2017
فيينا

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

يطيب لي ان ابدأ بتهنئتكم والسادة أعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام، ونعبر عن تقديرنا لسلفكم سعادة السيدة/ كريستين شتيكس-هاكل، المندوب الدائم لجمهورية النمسا، على الجهود التي بذلتها خلال ترؤسها اعمال الدورة السادسة عشرة.

سيدي الرئيس

يتقدم وفد بلدي بخالص التهنئة لسعادة المدير العام السيد لي يون على إعادة انتخابه، ودولة قطر تعتزّ بقيادة السيد لي المهنيّة والحكيمة لليونيدو وسعيه المثابر لتعزيز دو رها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سيدي الرئيس

لم يعد التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الحديثة يخضع للتطور التلقائي أو يترك رهنا للظروف المتغيرة، وإنما أصبح يعتمد على عملية طويلة الأمد ذات أهداف مرسومة مسبقاً عمادها الرؤية الواضحة والتخطيط السليم. لذا وضعت دولة قطر رؤيتها الوطنية الشاملة 2030 حرصاً منها على مصلحة أجيالها حاضراً ومستقبلاً.

وانطلاقاً من أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 تم وضع استراتيجية التنمية الوطنية للصناعات التحويلية بغرض تحقيق الأهداف المنشودة من خلال التخطيط السليم والرؤية المستقبلية لما يساهم ويدعم التنمية الصناعية في البلاد، وذلك بالاستفادة من الامكانات المتاحة من مصادر محلية بأقصى حدود وبأعلى مستوي من الكفاءة والفعالية.

وتهدف الاستراتيجية الصناعية إلى رفع مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الدخل القومي من 9.5% لعام 2016م إلى 13% في عام 2022م، وذلك من خلال الاستمرار في تطوير ودعم قيام صناعات جديدة سواء في مجال الصناعات الهيدروكربونية او الصناعات الأخرى.

كذلك ركزت الاستراتيجية على الاهتمام بالصناعات الغذائية والمعرفية، والصناعات البيئية، والصناعات الدوائية.

تشكل التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً في رؤية قطر الوطنية 2030 فهي بمثابة المحرّك للتطور، من خلال توفيرها للكثير من الفرص، وحياة أفضل للقطريين. فتنمية اقتصاد قطر تعني ايجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط، وبين اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة، وذلك سعياً إلى تنويع الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام. كذلك ستكون رؤية قطر الوطنية 2030 عنصراً موجهاً نحو إدارة حكيمة للاقتصاد القطري، قائمة على تعزيز المنافسة واستقطاب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو وذلك من خلال توفير:

- معدلات نمو اقتصادية مقبولة ومستدامة للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع للجيل الحالي والأجيال المقبلة.
- استقرار مالي واقتصادي يتميز بمعدلات تضخم منخفضة وسياسة مالية سليمة ونظام مالي كفؤ مأمون المخاطر.
- مناخ استثماري محفز قادر على جذب الأموال والتقنيات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية.
- بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة قادرة على التنافس في عالم متغير.
- الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج، وبين التنويع الاقتصادي ودرجة الاستنزاف.
- إدارة قطاع نفط وغاز محفز ومحرك للابتكارات التكنولوجية المتقدمة ومشارك في تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات الاقتصادية.

- بذل جهود مكثفة لتطوير صناعة الغاز وجعلها تحتل مرتبة متقدمة كمصدر للطاقة النظيفة لقطر وللعالم.
- التوسع في الصناعات والخدمات ذات الميزة التنافسية المستمدة من الصناعات الهيدروكربونية.
- بلورة وتطوير أنشطة اقتصادية تتخصص بها قطر وبناء الطاقات التقنية والبشرية لمتطلبات هذه الأنشطة.

سيدي الرئيس

أن دولة قطر حريصة على تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة الصناعة التحويلية، وذلك عن طريق إصدار الأدوات التشريعية المحفزة على المشاركة والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال توفير مجموعة من الحوافز الصناعية أهمها:

- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية وايجاد الحلول المناسبة لمواجهتها.
- تشكيل اللجان والفرق الفنية المتخصصة لمساندة القطاع الخاص بإيجاد الحلول المعنية لما يواجهونه من معوقات ومشاكل قد تعترض مسيرة استثماراتهم.
- توفير البيانات والمعلومات والمساعدة الفنية الممكنة للقطاع الخاص.
- تخصيص الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع الصناعية عليها وتتوفر بها كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة وبأسعار منافسة.
- تسهيل وتطوير كافة الإجراءات المتبعة لإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية.
- اعفاء واردات المشروع الصناعي من الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من ضريبة الدخل على الاستثمار الأجنبي لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد لمدة ثلاث سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء.

- توفير الكهرباء والماء بأسعار تشجيعية.
- تقديم القروض وبشروط ميسرة من قبل بنك قطر للتنمية حيث تم زيادة رأس مال البنك ليصل إلى 12 مليار ريال.
- تنمية صادرات المنشآت الصناعية من خلال الخدمات التي تقدمها وكالة التصدير التابعة لبنك قطر للتنمية.
- إقامة المعارض المتخصصة لترويج المنتجات القطرية محلياً وخارج البلاد.

ونتيجة لما يتم تقديمه من حوافز مجزية فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية القائمة والمقيدة بالسجل الصناعي حتى نهاية شهر يوليو عام 2017م، أكثر من (728) منشأة صناعية، بلغت استثماراتها حوالي (262) مليار ريال قطري وعدد العاملين بهذه المنشآت (90869) عاملا وموظفا. وبلغ مجموع استثمارات المشاريع الصناعية الاساسية في قطاع صناعة المنتجات البترولية المكررة وتحويل الغاز إلى سوائل حوالي (113.5) مليار ريال. كما بلغ مجموع استثمارات المشاريع الصناعية الاساسية في قطاع صناعة المواد والمنتجات الكيميائية حوالي (57.9) مليار ريال.

كما تنتهج دولة قطر سياسة اقتصاد السوق المفتوح وسن التشريعات المناسبة لإيجاد بيئة مناسبة للمنافسة المشروعة والبعيدة عن الممارسات الاحتكارية وحماية المنشآت الصناعية من الاغراق والممارسات الضارة، وذلك وفقاً لقواعد وشروط وبنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO، وإعطاء الأولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية.

وتعمل المصانع القطرية حالياً في أكثر من (12) مجالا، كالمواد الغذائية والإسمنت والأدوية والمنتجات النفطية والإلكترونية والكيميائية وتدوير الورق والإطارات، وتقدر مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بحوالي 10%، ويتم تصدير المنتجات القطرية إلى أكثر من مئة دولة حول العالم.

ولتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أنشأت الحكومة القطرية ست مناطق صناعية بهدف تهيئة المرافق الأساسية للمصانع، كما يقدم مصرف التنمية الصناعية في قطر خدمات تمويل متعددة للمصانع الجديدة.

سيدي الرئيس:

أن القطاع الصناعي في قطر يمتلك إمكانات كبيرة ستؤهله لقيادة معدلات النمو خلال السنوات القليلة المقبلة، في ظل الخطط والاستراتيجيات التي تم وضعها والتي تتوافق مع التغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة الاقتصادية العالمية، ويظهر ذلك بشكل كبير من خلال الشراكات التي تقيمها الشركات الوطنية العاملة في مجال البتروكيماويات وصناعات الغاز مع كيانات عالمية كبيرة في القطاع الصناعي.

كما خطت دولة قطر خلال فترة زمنية قصيرة خطوات ثابتة وقوية في كافة المجالات الصناعية، بحيث قامت بتنويع الصناعة وتطوير الصناعات المساندة مثل صناعة الحديد والصلب والإسمنت والصناعات الغذائية، وعملت أيضا على إرساء بنية أساسية متطورة قادرة على خدمة الصناعات الوطنية والاستجابة لاحتياجاتها وتحدياتها المستقبلية، مما ساعد على النهوض بالقطاع الصناعي وزيادة تنافسيته. وأتاحت المشاريع العملاقة التي يجري تطويرها في مجال الطاقة والتي تشمل تطوير الحقول النفطية وصناعة الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى سوائل والصناعات البتروكيماوية ومحطات توليد الطاقة وتحلية المياه وغيرها، أتاحت هذه الصناعات العديد من الفرص الاستثمارية المجدية أمام الصناعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة منها وذلك من خلال القيام بتصنيع مستلزمات الإنتاج لتلك المشاريع، وبالتالي التقليل من استيرادها من الخارج مما يسهم في تطوير عملية التكامل بين المنتجات الأساسية والوسيطة والنهائية.

وشكراً سيدي الرئيس